

تشجيع أبحاث شبابية

ملامح الثورة الأمريكية التنويرية في النظام الدستوري

حسنا يونسى

طالبة باحثة في الفلسفة السياسية، تخصص فلسفة القانون، جامعة الحسن الثاني،
المحمدية.

20 يوليو 2022





ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

الملخص :

توج الدستور الأمريكي كأول دستور مكتوب، لنظام حكم جمهوري ديمقراطي، مشكلا حكومة وطنية فدرالية قوية، نظامها السياسي قائم أساسا على المبادئ التتويرية الكبرى كالحرية والمساواة وفصل السلطات وغيرها، هذا الدستور بهذه المبادئ أدى دورا هاما في توحيد الشعب الأمريكي وانصهار الاختلاف والتنوع العرقي والجغرافي والديني واللغوي في المصهر الأمريكي، بعد ثورة الاستقلال ضد المستعمر الانجليزي، هذا التنوع جعل من الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية بشكل مباشر دون المرور من مرحلة انتقالية كباقي الدول، ورغم المكانة الكبيرة التي تحتلها أمريكا عالميا خاصة في مجال الحقوق والحريات، إلا أنه لا يمكن التغافل عن بعض الخروقات لا سيما المساواة بين البيض والسود كأكبر معضلة تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية :

الشعب – ثورة 1776 – الاستقلال - الاختلاف والتنوع – الدستور – وثيقة الاستقلال – الأفكار والمبادئ التتويرية – الحرية والمساواة- فصل السلطات.

Abstract :

The American Constitution crowned, as the first written constitution, for a democratic republican system of government, forming a strong national federal government, whose political system based mainly on the great enlightening principles such as freedom, equality, separation of powers and others. With these principles, this constitution played an important role in the unification of the American people and the fusion of ethnic, geographical, religious and linguistic diversity in the American smelter after the revolution independence against the English colonizer, this diversity made the United States of America a global power directly without going through a transitional phase like other countries, and despite the position that America occupies globally in the field of rights and freedoms, some violations, especially equality between whites and blacks, cannot be overlooked. As the biggest dilemma that the United states of America suffers from.

Key words :

The people – 1776 revolution – independence – difference and diversity – constitution – independence document – enlightenment ideas and principles – freedom and equality – separation of powers



ملاح الثورة الأمريكية التنويرية في النظام الدستوري

الدراسة:

ساهمت عوامل عدة في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كحضارة جديدة، والتي أثرت في سياساتها، وجعلتها قوة عالمية بشكل مباشر، دون المرور بمرحلة انتقالية كباقي الدول والشعوب، هذه العوامل يمكن تلخيصها في: "العامل الجغرافي في قارة متميزة تختلف الطبيعة فيها كثيرا عن أوروبا. وبلي ذلك العامل الإثني، فثمة الآن وحدة إنسانية جديدة تمخضت عن انصهار جميع الأعراق الأوروبية في المصهر الأمريكي"¹ فأمرिका مدينة بانتصارها وتأسيسها وقوتها إلى مركزها الجغرافي؛ حيث كانت تفصلها عن البلدان القوية وخاصة بريطانيا في تلك الفترة مسافة بعيدة مما جعلها تتمتع بحكم ذاتي شبه مستقل عن البلد المستعمر، كما حددت جغرافية الساحل الأطلسي الغربي الموارد الطبيعية التي ساهمت في تكوين اقتصاد قوي. إضافة إلى أن الشعب الأمريكي يتكون من أعراق مختلفة، بعدما هاجر العديد من الأوروبيين إلى أمريكا هربا من الصراعات الدينية، والحروب والثورات، وما نتج عنها من اضطهاد ومجاعة طمعا في أن يجدوا فيها حياة جديدة تضمن لهم حرية السلوك وحرية المعتقد، والمساواة، وحق تقرير المصير، فقد كان هدفهم خلق بيئة جديدة مغايرة للتي عاشوا فيها، رغم اختلاف أجناسهم وأعراقهم، وكان هذا أحد ركائز الوحدة الوطنية للأمريكيين، ودافعهم للتخلص من المستعمر البريطاني. وإضافة إلى أفكار ومبادئ عصر الأنوار؛ ففي خضم التأثير الكبير لعصر التنوير في شتى المجالات والميادين، لاسيما مجال السياسة ونظام الحكم، من خلال المبادئ الأساسية التي تبنتها الثورة الفرنسية والتي اعتمدها الدستور أثناء سن قواعده ومواده بعد ذلك، وقد تأثرت بنتائج هذا العصر الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها بفرنسا وقائع تاريخية هامة، أهمها أن فرنسا ساعدت المستعمرات البريطانية في أمريكا ودعمتها في حرب 1776 التي ساهمت بشكل كبير في استقلالها.

¹ - إندريه، سيغفريد روح الشعوب، ترجمة: عاطف المولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2015، ص: 151.



ملاح الثورة الأمريكية التنويرية في النظام الدستوري

المحور الأول: الثورة وبناء الدستور

ساند الفرنسيون طموح الأمريكيين في الاستقلال والحرية من خلال الكتابات التنويرية لفلاسفة الأنوار ممن نادوا بحقوق وحرية الشعوب، واستجاب الساسة الفرنسيون لتعاطف شعبيهم وساهموا في استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، وتوقيع وثيقة الاستقلال في 1783 بباريس، ويظهر تأثير فرنسا الملكية في الولايات المتحدة الأمريكية واضح من خلال المبادئ الأمريكية التي بُني عليها الدستور الأمريكي، والتي تعكس شعارات فلسفة الأنوار الفرنسية، ولا يغيب عن أذهاننا أن الأفكار التي أشعلت فتيل الثورة الفرنسية هي نفسها الأفكار التي تبنتها الثورة الأمريكية 1776 التي قامت قبلها بعشر سنوات.

1.1 - الثورة والتأسيس

كانت الولايات المتحدة الأمريكية الثلاثة عشر من ضمن ممتلكات بريطانيا، حيث استعمرتها منذ نهاية القرن السادس عشر، هذه الأخيرة كانت تعتقد أن لحكومتها الحق في فرض الضرائب على الأمريكيين، في المقابل رفض الأمريكيون الوصاية والحكم البريطاني لأنهم يؤمنون بحريتهم، وأنه ليس لأحد الحق في فرض الضرائب عليهم دون رضاهم واستشارتهم خاصة مع عدم وجود ممثلين لهم في البرلمان البريطاني، لهذا عارضوا الحكومة البريطانية ورفعوا شعار "لا ضريبة دون تمثيل" ونمت لديهم الرغبة في مواجهة السياسات الضريبة والتجارية البريطانية، بهذا تغير موقف المستعمرين الأمريكيين، الذين هربوا من الظلم والاضطهاد والتعسف بحثا عن الحرية، تجاه التحكم البريطاني برفضهم الانصياع والرضوخ لسياساته، كما تميز المجتمع الأمريكي بالتنوع العرقي؛ فإلى جانب البريطانيين كان هناك الألمان والفرنسيون والسويسريون والهولنديون وغيرهم كثير، هذا التنوع العرقي اختار الانفصال عن بريطانيا وتأسيس دولة تتعايش فيها هذه الأعراق المختلفة وتندمج فيما بينها "إن أميركا بوتقة الأعراق وهي البوتقة الكبيرة لجميع أعراق أوروبا. وفي هذه البوتقة تنصهر الأعراق وتتلور"² بعد توالي أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية عدة، وانتشار دعوات الانفصال عن بريطانيا العظمى، واقتراح دستور جمهوري، وإظهار مزايا الاستقلال الذي سيجلب السعادة والحرية وتأسيس حياة جديدة على الفضيلة والأخلاق، الأمر الذي أدى فيه الآباء المؤسسون *les pères fondateurs* دورا رئيسيا خاصة فيما يتعلق بانتشار هذه الأفكار والمبادئ الفلسفية متأثرين في ذلك بفلاسفة الأنوار من أمثال توماس هوبز *Thomas hobbes* (1679.1588)، جون لوك *John locke* (1704.1632)، وجون جاك روسو *Jean jacques rousseau* (1712. 1778م) ، وتشارلز مونتسكيو *Montesquieu* (1689. 1755)، وغيرهم ممن وضعوا اللبنة الأولى لدولة حديثة تتبنى حقوق الإنسان، وكان تأثير أفكارهم كبيرا على المفاهيم السياسية الأمريكية، كل هذه العوامل ساهمت في انطلاق الثورة الأمريكية بقيادة جورج واشنطن *George Washington* (1732- 1799) الذي كان على رأس الجيش الأمريكي، إلى جانب باقي الآباء المؤسسين، الذين كان لهم الدور المركزي في مراحل حرب الاستقلال إلى أن توجت الثورة بالاستقلال سنة 1776، لم يكن هدفهم قلب النظام الاجتماعي والاقتصادي؛ بل أرادوا جعل المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية بالتحديد دولة مستقلة. بعد الاستقلال توالى الهجرات من أوروبا وخاصة من

² - أندريه، سيفريد، روح الشعوب، مرجع سابق، ص: 161.



ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

بريطانيا إلى أمريكا، مما نتج عنه التنوع العرقي واختلاف اللغة والثقافة والدين، ورغم هذا الاختلاف والتنوع نجح سكان المستعمرات في الاندماج وخلق شعب جديد انصهر فيه هذا التنوع وهو الشعب الأمريكي، هكذا تأسست دولة الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت في التطور والتوسع لتصبح القوة العظمى في العالم.

بعد استقلال الأمريكيين والنهوض ببلدهم اكتسبوا ثقة في مستقبلهم ومستقبل وطنهم، فكان بثقتهم هذه وعزيمتهم للوصول للأفضل. تطورهم لا يقف عند حد من الحدود، لأنه تطور مستمر بوثيرة سريعة "فهم يرون أن في بلادهم، المؤسسات تزدهر فيما تفشل في بقية العالم: ينظرون إلى أنفسهم إذن بمنظار إيجابي جدا، وهم ليسوا بعيدين عن اعتقادهم بأنهم يشكلون نوعا خاصا ضمن الجنس البشري".³

2.1 - إعلان الاستقلال وسن الدستور

تمت صياغة إعلان الاستقلال سنة 1776 من طرف لجنة الخمسة، تتكون من توماس جيفرسون **Thomas Jefferson** (1743 - 1826) العقل المدبر للفكر السياسي الأمريكي، والرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية الذي يعتبر الواضع الرئيسي لوثيقة إعلان الاستقلال، و جون أدامز **John Adams** (1735 - 1826) لعب دورا أساسيا في إقناع الكونغرس بإعلان الاستقلال وكان المؤلف الرئيسي لدستور ماساتشوستس 1780، وبنجامين فرانكلين **Benjamin Franklin** (1706 - 1790) وهو صاحب الحملة الأولى من أجل الوحدة الاستعمارية، وأول سفير للولايات المتحدة الأمريكية في فرنسا، و روبرت ليفينغستون **Robert Livingston** (1746 - 1813) وروجر شيرمان **Roger Sherman** (1721 - 1793)، وتم اعتماده من طرف الكونغريس في المؤتمر القاري الثاني في فيلاديفيا بنسلفانيا، كما وقعت عليه ثلاث عشر ولاية أمريكية.

يحتوي هذا الاعلان على لائحة من المظالم ضد الاستعمار البريطاني والتأكيد على مجموعة من الحقوق الطبيعية والقانونية، كما تعتبر أول وثيقة لحقوق الانسان وضمان الحريات الفردية، وتبني الشعب الأمريكي المبادئ الكبرى المتمثلة في الحق في الحياة، والحق في الحريات، والحق في التطوع للسعادة، كمبادئ أساسية في الفلسفة الحقوقية الدستورية الأمريكية. ويعد هذا الإعلان نصرا لأفكار الديمقراطية لاحتوائه على مبادئ المساواة والحرية والعدالة.

مرت الولايات المتحدة الأمريكية بمرحلة الكونغفدرالية (أول دستور مكتوب لأمريكا ودام لمدة قصيرة ولم يتم التصديق عليه من طرف كل الولايات حتى سنة 1781 موادها كانت أساسا حول تقييد سلطات الحكومة المركزية) منذ سنة 1781 حتى إعلان دستور الاتحاد الفيدرالي سنة 1787، رغم قصر هذه المدة إلا أنها ساهمت في بلورة الدولة الفيدرالية ودستورها الاتحادي، كما أثرت على واضعي الدستور الأمريكي، ويعد هذا الأخير من أقدم دساتير العالم المدونة والثابتة، ويستمد مضمون مواده من نظريات الفيلسوف الانجليزي جون لوك والفرنسيين جون جاك روسو ومونتسكيو. وسندرج بعض أفكار هؤلاء الفلاسفة بداية ب:

³ - موريس، دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: جورج سعيد، الشبكة العربية للأبحاث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، الطبعة الثانية 2014، ص: 294.



ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

جون لوك الذي اعتبر أن حق الحياة والحرية والمساواة حقوق طبيعية، يجب أن يتمتع بها الكائن البشري، وربط وجود واستمرار أي حكومة بحمايتها وضمانها لهذه الحقوق، وإن لم تقم الحكومة بهذه الغاية التي وجدت من أجلها فيحق للشعب أن يغيرها، ويقاوم سلطتها إن استعملت القوة بدون مبرر، ففي نظره يستحيل وجود سلام مدني يمليه القوي على الضعيف، وبالتالي يحق للشعب مقاومة الحاكم وعزله، وفي هذا إشارة من لوك لحق الثورة، وقد وظف إعلان الاستقلال هذه الافكار وجعل تلك المبادئ من أولوياته "حقيقة أن الناس خلقوا سواسية، وأن خالقهم قد منحهم حقوقا أساسية معينة لا يمكن نزعها كحقهم في الحياة والحرية والسعي إلى السعادة. وأنه لضمان هذه الحقوق فقد نشأت الحكومات بين البشر مستمدة سلطاتها من رضا المحكومين. وعندما يصبح أي شكل من أشكال الحكومة محبطا لهذه الغايات فإنه يصبح من حق الشعب أن يغيرها أو يلغيها وأن ينشئ حكومة جديدة مرسيا أسسها على نفس هذه المبادئ"⁴ بمعنى أنها حقوق لا يمكن انتزاعها من الفرد أو حرمانه منها، لأنها وهبت له من الله وهي جزء من طبيعته وفطرته، فحق الحرية مثلا اعتبره الفيلسوف الألماني جورج فيلهلم فريديريش هيغل Georg Wilhelm Friedrich Hegel (1770 - 1831) مكون أساسي لمفهوم الانسان، فهو جوهره وماهيته، ومن خلال تقدم مظاهر العقل في التاريخ، يجد الانسان جوهره الموجود في الحرية، أما الفيلسوف جون جاك روسو فقد اقتبس الدستور المعدل نظريته في الحرية خاصة حرية المعتقد والفصل بين الدين والدولة، وحرية التعبير حيث جاء في التعديل الأول من الدستور الأمريكي "لا يصدر الكونجرس أي قانون بتأسيس دين أو يمنع حرية ممارسته أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة"⁵ بمعنى أن الدستور يحظر على الكونجرس بشكل تام أي تدخل له في حرية التعبير، الحرية الدينية، وبعدم سن أي قانون يؤسس دينا للدولة أو يمنع الأفراد من ممارسة دينهم كيفما كان، وأخيرا نجد أن الفيلسوف مونتسكيو الذي جاء بتقسيم الحكم إلى ثلاث سلطات: تشريعية، وتنفيذية وقضائية، يرى أن اجتماع سلطتين من هذه السلطات الثلاث بيد شخص واحد مصيره الطغيان والاستبداد، والحل هو الفصل بين هذه السلطات، نظريته هذه أقرها الدستور الأمريكي وذلك بتحديد مهام كل سلطة على حدة، مثلا جاء في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الدستور: "تتأط جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا بكونجرس الولايات المتحدة الأمريكية يتألف من مجلس للشيوخ ومجلس للنواب"،⁶ أي أن السلطة التشريعية بيد الكونجرس، ويكون مستقلا تماما عن الرئيس، وتكون السلطة التنفيذية من اختصاص رئيس الدولة، كما صرحت به الفقرة الأولى من المادة الثانية من الدستور "تتأط السلطة التنفيذية برئيس الولايات المتحدة الأمريكية"⁷ فالرئيس المنتخب هو الذي يتولى سياسة الدولة داخليا وخارجيا، ويشرف على تنفيذها عن طريق وزراء يختارهم، ويتصرف في كافة هياكل وأجهزة ومرافق الدولة، وبالنسبة للسلطة القضائية فهي سلطة لها أهمية بالغة في الولايات المتحدة الأمريكية، لما لها من دور أساسي في

⁴ - ثيودور، لووى / بنيامين، جينسبرج، الحكومة الأمريكية؛ الحرية والسلطة، الكتاب الثاني، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين و رباب عبد السميع زين الدين، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2006، ص: 805.

⁵ - ثيودور، لووى / بنيامين جينسبرج، الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة" الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص: 826.

⁶ - نفس المرجع، ص: 810.

⁷ - نفس المرجع، ص: 817.



ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

مراقبة دستور القوانين ومساهمتها باجتهادات تفسيرية لنص الدستور الأمريكي، وهي من اختصاص المحكمة العليا الدستورية، والمحاكم الأدنى درجة، وقد أوكل الدستور للكونجرس صلاحية إحداثها وتنظيمها "تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة وبمحاكم أدنى درجة كما يرتئى الكونجرس وينشئه من حين لآخر"،⁸ بمعنى أن النظام الرئاسي الأمريكي قام على الفصل التام والكامل بين السلط الثلاث وخاصة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

إذن؛ فنظام الحكم الأمريكي بنيت معالمه انطلاقا من مبادئ فلسفة الأنوار، التي ساهمت بشكل كبير في دعم وتحفيز شعب الولايات الثلاثة عشر للحصول على استقلالها من المستعمر الانجليزي ومناهضة استغلاله واضطهاده واستنزافه، كما كان لها الدور المحوري في إرساء مبادئ حقوق الانسان والمواطن في الدستور الأمريكي كأقدم دستور مكتوب وثابت، وساعدت في بناء الهوية الوطنية الأمريكية على مبادئ عظيمة ساهمت في جعل الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا لنظام سياسي واجتماعي يحتذى به في المساواة حيث "اعتمدت الهوية الوطنية الأمريكية على مبادئ المساواة والحقوق الفردية والديمقراطية".⁹ السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو: كيف بلور الدستور الأمريكي هذه الشعارات والمبادئ التتويرية في الحياة السياسية للشعب الأمريكي؟

المحور الثاني: تجليات شعارات الأنوار في الدستور الأمريكي

كما سبق القول، فالخلفية الفكرية لحقوق الانسان في الدستور الأمريكي مستمدة من نظريات فلاسفة الأنوار خاصة هوبز، وجون لوك، وروسو، ومونتسكيو، الذين كان إيمانهم راسخا حول ضرورة بناء مجتمع مدني يضم لأفراده حرياتهم وحقوقهم. لهذا نجد أن الدستور يولي اهتماما بهذه المبادئ لأنها أساس نجاحه واستمراره. وقد تعددت المبادئ الحقوقية في الدستور الأمريكي، لكن سيتم التركيز على أهمها والمتمثلة في: الحرية والمساواة وفصل السلطات.

1.2. مبدأ الحرية

هرب العديد من الأوربيين من بلدانهم الأصلية بدينهم، وحتى يتمكنوا من ممارسة شعائرتهم الدينية بحرية، من هؤلاء المهاجرين الآباء المؤسسون لأمريكا "فالآباء المؤسسون للماي فلاور/mayflower كانوا هربوا من أوطانهم الأصلية لكي يتسنى لهم ممارسة دينهم. كان الإنجيل يلهم فعليا أعمالهم، والإيمان الديني الصافي يسمح بالجمع بين الإيمان العميق وذهنية المنشأة الرأسمالية. استخدم الدين في آن لتأسيس الليبرالية السياسية، بدفعه إلى الاعتراف لكل شخص بحقه في ممارسة الدين الذي يختار، ولتوسيع القمع ضد الزندقة"،¹⁰ لهذا كان لدين دورا أساسيا في تطور الولايات المتحدة الأمريكية، فالدين حسب المؤرخ والمنظر السياسي الفرنسي ألكسيس دو

⁸ - ثيودور، لوى / بنيامين، جينسبرج، الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة" الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص: 820.

⁹ - فرانسيس، فوكوياما، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية" ترجمة: معين الامام ومجاب الامام ط.1، منتدى العلاقات العربية والدولية. ص: 257 - 258 .

¹⁰ - موريس، دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص: 294.



ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

توكفيل Alexis de Tocqueville (1805-1859) باستطاعته تقييد حرية الفرد المطلقة من خلال تقييد السلوك الأناني والنفعي الفطري في الكائن البشري، وما يلجمه هو الأخلاق، في أمريكا يسمح القانون للأمريكيين بفعل كل شيء، والدين يحول دون ارتكابهم لأفعال سيئة أو ظالمة، مع العلم أن الدين لا يحكم في الولايات المتحدة لكنه يلعب دور الضابط الذاتي، كما أنه متصل بعادات الأمة الأمريكية وبجميع عواطفها الوطنية، خاصة وأن المؤسسات الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية كانت منفصلة بشكل كامل عن المؤسسات السياسية، وهذا وما تقره الفقرة الأولى من المادة الأولى من الدستور الأمريكي، وهذا ما أقره إعلان الاستقلال الأمريكي الذي اعتبر الحريات المدنية والحقوق الفردية قيما محورية، وأن الدين ليس من اختصاص الدولة ولا تملك الحق في وضع قانون يؤسس لمذهب أو كنيسة، كما قال بحرية ممارسة الشعائر الدينية ورفض تدخل المؤسسات السياسية للدولة في العقائد الدينية للمواطن الأمريكي، فالآباء المؤسسون واطبقوا الاعلان والدستور "أمنا بدور الدين في المجتمع الحر، بقدر ما أمنا بفصل الكنيسة عن الدولة"¹¹ وبالعودة للفيلسوف جون لوك الذي سعى إلى الدفاع عن الحرية السياسية في عمله "رسالتان في الحكم" خاصة حرية البروتستانت المقيمين في بريطانيا، و بما أن غاية وجود الدولة هو الحفاظ على الحقوق التي منها الحق في الحرية، فهذا يضمن للفرد حرية اختيار معتقداته، لهذا رفض لوك أي تدخل بين الفرد والإله، أو إكراه أي إنسان على اعتناق دين بعينه، حتى أنه أخضع الدين لمنطق العقل بحيث يرفض أن يعلو الدين على العقل، وعلى الدولة أن لا تراعي العقيدة الدينية في التشريع، لأن المجتمع لا يقوم على مصالح الكنيسة "ولما كان المجتمع المدني غير قائم على مصالح الكنيسة، فليس للدولة أن تراعي العقيدة الدينية في التشريع... فيجب على الدولة أن تجيز جميع أنواع العبادات الخارجية"¹² وهذا يكون قد فصل بين الكنيسة والدولة، لأن الدولة من منظوره هدف وجودها الحياة الأرضية أي الحياة التي يعيشها البشر فوق الأرض، في حين تهتم الكنيسة بالحياة السماوية، مركزا في ذلك على الذات المستقلة، التي تكون مسؤولة عن ممارسة حريتها. لأنها ذات واعية ومسؤولة عن أفعالها، والحرية ليست حالة من الفوضى والتسيب والإباحية، لأن قانون الطبيعة يحكمها وهو الذي يلزم الأفراد ويردعهم. وعموما فالإنسان عند جون لوك حر لا يخضع لأي رادع سوى لقانون الطبيعة، فحالة الطبيعة يغيب فيها الحاكم وأي قانون آخر، إلا قانون الطبيعة، فالحرية كما يجسدها العقد الاجتماعي عند لوك هي حق قانوني يجب على الحكومة رعايتها، وتنعدم بانعدام القانون "ليس هناك شيء أكثر وضوحا من القول بأن مخلوقات من نفس النوع والرتبة، تنعم بكل مزايا الطبيعة نفسها، وتستخدم الملكات نفسها، وتكون أيضا متساوية فيما بينها، دون خضوع، أو انقياد أحدها للآخر... فإنها ليست حالة من الإباحية.. فحالة الطبيعة تمتلك قانونا للطبيعة ليحكمها ويلزم كل شخص... في كل حالات الكائنات المخلوقة التي لديها القدرة على الأخذ بالقانون تنعدم الحرية إذا انعدمت القوانين"¹³ لأن

¹¹ - عزمي، بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، مرجع سابق، ص: 777.

¹² - جون، دون / يوسف، كرم، جون لوك والفلسفة الفرنسية، مرجع سابق، ص: 274.

¹³ - ليو، شتراوس / جوزيف، كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك حتى هيدجر، مرجع سابق، ص: 8 - 9.



ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

القانون في نظر جون لوك لا يقيد الحرية أو يحرم الفرد منها بل يحفظها ويحميها، وأيضا ثنائية الحرية والقانون تجعل الفرد مسؤولا أمام نفسه ومجتمعه، كما أنها تحافظ على النظام الجمعي.

ويتخذ مونتسكيو صف جون لوك ويعتبر أن القانون يكفل درجة عليا من الحرية للفرد، يضمها ويحميها عن طريق وضع تشريعات تمنع تعسف السلطة، وبه يتم عقلنتها لأن القانون يقيد الغرائز والأهواء، وعلى القانون "أن يستند إلى درجة الحرية التي يمكن للدستور أن يسمح بها"¹⁴ فالحرية في نظره هي فعل كل ما تبيحه القوانين وليس فعل كل ما تمليه الغرائز الشخصية "الحرية هي الحق في فعل ما تسمح به القوانين"¹⁵. وفي رأي فولتير العبودية ضد الطبيعة الانسانية، لأن الانسان حر بطبعه، لا يخضع إلا للقانون الذي يحميه وينظم حياته "إن الحرية تتمثل في ألا يخضع المرء إلا للقوانين"¹⁶، وفيما يخص علاقة الحرية بالسلطة؛ والتي هي علاقة تضاد وتنافر في نظر الإنسان الأمريكي الذي يعتقد أن السبب في التضييق على الحرية الفردية هو توسع سلطة الحكومة، لهذا الأمريكيون دائمو الحذر من الحكومة ومن امتلاكها للسلطة بشكل كبير لأنها تقيد حريتهم، وهم مقتنعون بفكرة جيفيرسون حول أفضل الحكومات والتي "هي تلك التي تمارس أدنى قدر من الحكم"¹⁷ لأن الولايات المتحدة الأمريكية تمخضت عن الثورة ضد السلطة المركزية للملكية البريطانية، للحصول على الاستقلال وبالتالي الحرية، وهذا رسخ اعتقاد لدي الأمريكيين حول علاقة الحرية بالسلطة والمتمثل في أن الحرية مناهضة لسلطة الدولة "بنيت الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من جماعات قاعدية صغيرة، طورت بينها علاقات المنافسة والعقود الخاصة، وبقيت حذرة إزاء السلطة العامة: فظل مفهوم الدولة ضعيفا وغامضا، وعلى القانون الدستوري خاصة العلاقات بين الحكام والأفراد عبر الرقابة القضائية من قبل المحكمة العليا"¹⁸.

لقد اكتسبت الحرية مكانة بالغة الأهمية في الوجود الانساني لأنها غريزة طبيعية في الكائن البشري، ولدت معه، ويعبر عن ذلك الفيلسوف وعالم السياسة الهولندي باروخ سبينوزا Baruch Spinoza (1632 - 1677) بقوله أن الحرية الطبيعية ملازمة للإنسان في كل أحواله سواء في حالة الطبيعة أو في حالة المجتمع وحتى في معاملاته "الحرية الطبيعية عند سبينوزا تعني أنهم لا يخضعون للقوانين، وهم يحتفظون بهذه الحرية في المجتمع المدني إذا خضعوا لقوانين شاركوا في سنها، وإذا كانت هذه القوانين محكومة بمصالح بين الناس لا بمصلحة الحاكم، في هذه الحالة يكون الانسان حرا بخضوعه لإرشاد العقل"¹⁹، وهذا ما يؤكد الفيلسوف جون لوك والذي ينطلق من أن لكل فرد حق طبيعي في حريته، والتي يجب على الحكومة حمايتها عن طريق القانون، والحرية التامة هي الخضوع للقانون الطبيعي، واتخاذ القرار دون قيود أو تهديد، وحرية الفرد حسبه تقيد بالالتزامات

14 - الغازي، صبح الله، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الفاضلة إلى نهاية التاريخ وصراع الحضارات، مرجع سابق، ص: 180.

15 - Charles de Secondat de Montesquieu, "de l'esprit des lois" référence précédente, p : 111.

16 - ف، فولغين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص: 33.

17 - ثيودور، لوى / بنيامين، جينسبرج، الحكومة الأمريكية؛ الحرية والسلطة، الكتاب الأول، ترجمة عبد السمیع عمر زين الدين ورباب عبد السمیع زين الدين، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى 2006، ص: 32.

18 - موريس، دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص: 14.

19 - عزمي، بشارة، مقالة في الحرية، مرجع سابق، ص: 34.



ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

والقواعد التي تحمي حرية الجميع واستقلاليتهم والإنسان عند جون لوك حر لأنه عاقل، والعقل هو الذي يرسم حدودا لحرية ويجعله مسؤولا عن أفعاله، وغاية الحرية حسب هذا الفيلسوف هي السعادة؛ ففي نظره الحرية التي لا تحقق السعادة تحقق المعاناة، وأن من حق الانسان أن يعمل لتنمية حريته والدفاع عنها، كما يكفل لوك حرية العمل للجميع.

يعتقد الفيلسوف مونتسكيو الذي يربط بين الحرية والقانون، هذا الأخير لا يمكن أن توجد حرية بدونها، لأنه يحفظ الحقوق ويمنع الضرر، ويكون ذلك بالفصل بين السلطات هذا الفصل حسبه يقضي على الاستبداد والتعسف. ويبدو أن المفكر عزمي بشارة يتبنى فكرة جون لوك ومونتسكيو فيما يخص علاقة الحرية بالقانون، يقول "الحرية كظاهرة اجتماعية، أي كحريات، غير ممكنة التحقق في حالة سيطرة التعسف والفضوى على حياة البشر، لكن قابلة للتحقق في ظل القوانين، شرط أن تتوافر في المنظومة القانونية شروط معينة؛ أولها أن مهمتها الرئيسية هي حماية الأفراد وحرياتهم من تعسف السلطات، ومن سن القوانين التي تعتدي على هذه الحريات، وكذلك من اعتداءات الآخرين"²⁰

2.2- مبدأ المساواة الاجتماعية

للمساواة مكانة مركزية في الفكر الليبرالي والديمقراطي، لأنها من العناصر الأصلية المشكلة لهذا الفكر، الذي يؤمن بأن المساواة مبدأ لا يحتاج إلى تفسير أو تبرير وجوده، وغيابها هو ما يحتاج إلى تبرير، المساواة هي غياب التمايز والتفاوت بين أفراد المجتمع، وكما جاء في وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي أن البشر خلقوا متساوين لا تمايز ولا تفاضل بينهم، لهذا من حقهم التمتع بالحقوق والحريات والكرامة بشكل متساو، لهذا "فجميع المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية سواسية، ليس لأحد منهم أي نوع من السيادة على الآخر.. فهم لا يدينون بالطاعة أو بالاحترام لبعضهم البعض .. فكلهم يشتركون في توزيع العدالة بين الناس، وللنظر في شؤون حكم الولاية"²¹ لهذا إعلان الاستقلال يعكس الاعتقاد الراسخ المتمثل في أن الناس بغض النظر عن فوارق الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الطبقة وغيرها من الفوارق، فهم جميعا يمتلكون حقوقا أساسية لا نزاع فيها، كالحق في الحياة والحرية والسعادة، ونتيجة لذلك تكون المساواة التي يحصل عليها الانسان منذ ولادته هي حقه المشروع، ومن جهة أخرى ما ميز الولايات المتحدة الأمريكية هو كونها بلد تغيب فيه الطبقة الإقطاعية الاستبدادية، و"أرض الفرص المتساوية حيث يعبر موقع الفرد في الحياة عن عمله ومواهبه"²² ومنه يمكن القول بأن المشرع الأمريكي في صياغته للإعلان والدستور ركز على مبدأ المساواة كقيمة ضرورية في الوجود الانساني، ومرجعه في ذلك هو أفكار فلاسفة الأنوار. ونجد هذا المبدأ خاصة عند الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو الذي ناهض

²⁰ - عزمي بشارة، مقالة في الحرية، مرجع سابق، ص: 45- 46.

²¹ - ألكسيس، دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، الجزء الأول والثاني، ترجمة وتعليق: أمين مرسي قنديل، تصدير: محسن مهدي، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2004، ص: 603.

²² - فرانسيس، فوكوياما، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولة الديمقراطية، ترجمة: معين الامام ومجاب الامام ط.1، منتدى العلاقات العربية والدولية. مرجع سابق، ص: 181.



ملاح الثورة الأمريكية التنويرية في النظام الدستوري

اللامساواة والتفاوت بين البشر، لأنها تخالف الطبيعة التي جبل عليها الناس بوصفهم خلقوا أحرارا ومتساوين، وكانت هذه هي صفتهم الثابتة في حالة الطبيعة، ولسبينوزا نفس الرأي؛ فالناس يولدون متساوون ويعملون على الحفاظ على الحق في المساواة كأساس للمجتمع، ويتفق معهما الفيلسوف هوبز في أن الطبيعة جعلت الناس متساوين، وذلك في قدراتهم الذهنية والجسدية. ويربط روسو ظهور التفاوت بظهور الملكية، لأن هذه الأخيرة خاصية مدنية ظهرت مع ظهور المجتمع، لا علاقة لها بحالة الطبيعة التي عاش فيها الانسان، وبشكل موازي لظهور هذه الملكية ظهرت العبودية، من خلال سيطرة فئة من البشر على فئة أخرى، هذا الاستعباد يخسر العبد إرادته بما فيها إرادة التخلص من الأغلال والقيود التي فرضت عليه، مما لا يسمح بهوض نظام سياسي تؤسسه الحقوق والحريات بل سيكون نظاما استبداديا وطاغيا، لهذا فالفيلسوف روسو يعتقد أنه "وبمجرد أن تصبح المساواة بين الأشخاص هي أساس الحق السياسي، حتى تصبح مشروعية تفاوت الملكية الخاصة محل نزاع بصورة كبيرة. ولا يعتقد روسو أن المساواة الحقيقية للثروة يمكن أن تتحقق دون ثورة مستمرة وتحطيم مزايا الحياة السياسية".²³ بمعنى أنها لتحقيق المساواة الحقيقية لابد من الثورة على الأنظمة السياسية وإلغاء مزاياها التي تكرر التفاوت واللامساواة، في هذا الصدد نجد أن الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو يربط ظهور التفاوت بظهور الملكية وبالتالي غنى فئة على حساب فئة في المجتمع المدني لهذا وجب حسمه "تجنب طرقي الثروة والفقير عن طريق وضع حد أدنى، وحد أقصى لحيازة الملكية. إن الفضيلة تحتاج إلى تقارب في المساواة، وتحتاج فضلا عن ذلك إلى مستوى عام منخفض نسبيا من الثروة، يكفل التوفير والاقتصاد، ويمنع الترف"،²⁴ نفهم من خلال هذا المقتطف أن المساواة من منظور مونتسكيو لا تتحقق بشكل تام وكامل، بل تكون نسبية وذلك بتحديد الحد الأدنى والأقصى لتملك وحيازة هذه الملكية، بمعنى أن الجميع له الحق في ملكية خاصة، لكن هذه الملكية تتفاوت من شخص لآخر، مع ضرورة أن يكون هذا التفاوت منخفض ومتقارب.

ناقل القول؛ أن انعدام المساواة الاجتماعية في المستعمرات البريطانية كانت من أهم الأسباب التي ساهمت في قيام الثورة الأمريكية، فقد انبهر واضعوا إعلان الاستقلال والدستور بالمبادئ التنويرية التي نادى بها فلاسفة عصر الأنوار لما ملأته من نواقص حقوقية لدى الشعب الأمريكي، وأضافت لمسة الحريات والحقوق على الوثائق المقدسة للأمريكيين؛ إعلان الاستقلال والأوراق الفيدرالية والدستور بتعديلاته، ونختم بنظرة أليكسيس دي توكفيل حول المساواة الذي يقول في مؤلفه الديمقراطية في أمريكا "وفي الواقع يوجد ميل مشروع نحو المساواة الحقة وجدير بها، يدفع الناس جميعا نحو أن يكونوا أقوياء مكرمين. وهذا الميل ينزع إلى النهوض بالوضع إلى مستوى العظيم. ولكن في نفوس البشر كذلك ميلا منحرفا سقيما نحو المساواة، يدفع بالضعيف إلى أن يحاول أن ينزل بالقوى إلى مستواه هو، وجعل الناس يوثرون المساواة في العبودية على التفاوت في الحرية، وليس معنى ذلك أن الأمم الديمقراطية في أحوالها الاجتماعية تحتقر الحرية بطبيعة أمرها، بل الأمر على

²³ - ليو، شتراوس/ وجوزيف، كروبيسي، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك حتى هيدجر، مرجع سابق، ص: 149

²⁴ - نفس المرجع، ص: 65.



ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

العكس من ذلك فيما ميل طبيعي إليها، ولكن الحرية ليست هدفها الدائم الذي تتجه إليه رغائبها، أما المساواة فمعبودها الخالد".²⁵

3.2- مبدأ فصل السلطات

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية النظام الرئاسي، والتي كانت منشأه الأول، وأصبحت تمثل النموذج الأمثل لهذا النظام، الذي يقوم بالأساس على مبدأ الفصل التام بين السلطات، حيث أنها فصلت بشكل تام بين السلطة التشريعية التي جعلتها من اختصاص الكونغرس، والسلطة التنفيذية التي اختص بها الرئيس، وتكلفت المحكمة العليا الدستورية ومحاكم أدنى بالسلطة القضائية، مع ضرورة تحقيق المساواة بين هذه السلطات، وعلى كل سلطة ألا تتدخل في مهام السلطات الأخرى، فلا يمكن للرئيس مثلاً أن يحل الكونغرس، كما أن هذا الأخير لا يتدخل في قرارات الرئيس، وأحادية السلطة من مميزات النظام الرئاسي بحيث يشغل الرئيس رئاسة الدولة والحكومة في ذات الوقت، مما جعل نظام الحكم في الولايات المتحدة ناجحاً بشكل كبير، جعل دولاً كثيرة تتخذه مرجعاً لها، هذا النجاح لعبت فيه نظريات فلاسفة الأنوار الدور المركزي، حيث كان لأفكار جون لوك ومونتسكيو تأثيراً كبيراً على واضعي الدستور، فنظرية جون لوك التي كانت تعتبر الأصول الأولى لمبدأ فصل السلطات، وكذا المرجع الأساسي للفلسفة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، تتلخص في أن البشر عند تخليهم عن حالة الطبيعة ودخولهم في حالة المجتمع هدفهم هو حماية حقوقهم وحريتهم، وتنظيم حياتهم ولا يتسنى ذلك إلا عن طريق قانون يحكمهم، ويكون ذلك بتكوين حكومة تتألف من سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية، ففي نظره استمرار أي مجتمع سياسي مقرون بتأسيس الحكومة، والملاحظ أنه يولي اهتماماً أكبر بالسلطة التشريعية ويعتبرها السلطة العليا المقدسة "لا يمكن أن يكون هناك سوى سلطة عليا واحدة، وهي السلطة التشريعية"²⁶ لأنها من يضع القوانين لحماية الأفراد، ولأنها سلطة انبثقت من إرادة الشعب بشكل مباشر، أوجدها من أجل التعبير عن إرادته وتحقيق غاياته وضمان حرياته وحقوقه، لهذا فالسلطة الوحيدة التي تعلق عن السلطة التشريعية عند لوك هي سلطة الشعب، ومنه فالسلطة التشريعية ليست مطلقة؛ فهي تبقى دائماً خاضعة لسنة الطبيعة التي تفرض عليها حماية بقاء كل مكون من مكونات المجتمع، ورغم إعطائه مكانة عالية للسلطة التشريعية إلا أنه يحذر من الشطط في استعمالها "لا يحق للسلطة العليا إهلاك أبناء المجتمع أو استعبادهم أو إفقارهم عمداً، لأن ذلك يتنافى مع السنة الطبيعية... لا يحق للسلطة العليا أن تغتصب شيئاً من أملاك أي فرد من أفراد المجتمع"²⁷، وتقوم السلطة التنفيذية بتفعيل وتنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية "يتطلب خير المجتمع أن تترك عدة أمور لاجتهاد صاحب السلطة التنفيذية"²⁸ هذه السلطة عند جون لوك تنبثق عن العقد

²⁵ - ألكسيس، دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، مرجع سابق، ص: 59.

²⁶ - John Locke "Two Treatises of Government" Vol 5, London, Printed for: Thomas Tegg, W. Sharpe and Son, G. Offor, and J. Robonson, J. Evans and Co. Also R. Griffin and Co. Glasgow? And J. Gunning, Dublin, 1823. Prepared by rod hay for the McMaster University Archive of the His-tory of Economic thought. P: 167.

²⁷ - جون، لوك، في الحكم المدني، مرجع سابق، ص: 30-31.

²⁸ - ليو، شتراوس/ جوزيف، كرويسي، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك حتى هيدجر، مرجع سابق، ص: 44.



ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

الاجتماعي، ويستثنى رئيس الهيئة التنفيذية بحيث لا يعتبره طرفا في العقد، ويجمع لوك بين السلطة التنفيذية والقضائية، ويضيف لوك سلطة أخرى والتي بدورها لا يفصلها عن السلطة التنفيذية، وهي السلطة الاتحادية أو الفيدرالية التي تهتم بالعلاقات الخارجية بما في ذلك مواجهة العدوان الخارجي وعقد المعاهدات وتكوين الأحلاف، الأهم في هذا المبدأ حسب الفيلسوف هو الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بشكل تام، للحد من أي استغلال للسلطة بشكل يخسر فيه أي فرد من أفراد المجتمع حياته أو حريته أو ملكيته، فإن لم يحقق الحاكم الهدف الذي من أجله تم التعاقد معه، يحق للأمة أن تتمرد عليه وتغيره، وفي اللحظة التي تنحل فيها الحكومة تصبح السلطتين التنفيذية والتشريعية بيد صاحبهما الأول وهو الشعب، إلى أن يتم تسليمها لمن يختاره. ونجد أن الفيلسوف روسو أيضا من دعاة الفصل بين السلطات، ويجعل الشعب صاحب السيادة ممثلا من طرف السلطة التشريعية التي كلفها بسن القوانين، في حين تختص السلطة التنفيذية بتنفيذ القوانين، ويقوم الشعب بدور المراقب والمشرع على أعمالها، والظاهر أن روسو فصل بين السلطة التنفيذية والقضائية إلا أنه جعلهما خاضعتان للسلطة التشريعية، يقول "لقد رأينا أن السلطة التشريعية ملك للشعب ولا يمكن له إلا أن ينتهي إليها... أن السلطة التنفيذية لا يمكن أن تنتهي إلى العامة كمشروع أو سيادي لأن هذه السلطة تتكون فقط من الأفعال".²⁹

تنتهي نظرية فصل السلطات بشكلها الدقيق والأقرب للواقع الحالي للفيلسوف مونتيسكيو في كتابه روح القوانين هذا المؤلف هو المرجع الأساسي لمبدأ فصل السلطات من أجل تقييد سلطة الحاكم وعدم سيطرة شخص واحد على السلطة مما يؤدي إلى طغيانه واستبداده "عندما تتحد السلطة التشريعية في نفس الشخص أو في نفس الهيئة القضائية مع السلطة التنفيذية تغيب الحرية، لأننا نخشى أن يقوم نفس الملك أو نفس مجلس الشيوخ بوضع قوانين استبدادية لتنفيذها بشكل استبدادي"³⁰ لهذا فتقسيم السلطات حسب مونتيسكيو يضمن حسن استعمالها وتسييرها، ويحقق الحرية، لأن مع اندماجها تضيع وتندم الحرية، وقد فصل هذا الفيلسوف الفرنسي التتويري السلط الثلاث بشكل تام، فأوكل إلى السلطة التشريعية المكونة من مجلس انتخابه الشعب، وآخر تم تعيينه، مهمة سن القوانين وتعديلها وحتى إلغائها إن كانت ستخل بهدف وجودها، وتضم الهيئة التشريعية ممثلين عن الشعب ويقترح أن يتم اختيار هؤلاء الممثلين من مدتهم لمعرفة احتياجاتها وخصائصها، وليس لهذه السلطة الحق في تحمل أي مسؤولية أخرى غير وضع القوانين والسهر على تطبيقها، وبالنسبة للسلطة التنفيذية فقد اختصها بتنفيذ القوانين، وارتأى أن تكون هذه السلطة بيد شخص واحد وهو الملك، ويعارض بشكل تام أن تكون بيد هيئة أو مجموع أشخاص من الهيئة التشريعية، وبالتالي تندمج السلطتين مما يكرس التعسف و الاستبداد وانعدام الحرية، كما يقترح إعطاء السلطة التنفيذية مراجعة وإلغاء قرارات السلطة التشريعية، وألا "تخول الهيئة التشريعية سوى حق التدقيق في كيفية تنفيذ القوانين التي صاغتها. لكن حتى ولو خرجت من هذا التدقيق بنتيجة سلبية، لا يحق لها محاكمة العاهل على قرارات السلطة

²⁹ - Jean Jacques Rousseau "Du Contrat Social" référence précédente, P : 70.

³⁰ - Charles de Secondat de Montesquieu, "de l'esprit des lois" référence précédente, p : 112.



ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

التنفيذية ... فإذا ما تحولت هذه الهيئة إلى حاكم يسائل العاهل عن تصرفاته، كان مصير الحرية الهلاك"³¹، وبخلاف جون لوك وروسو، فمونتسكيو فصل السلطة القضائية عن السلطتين معا وذلك ضمانا منه لأمن وأمان المواطن، هذه السلطة تمارس من ممثلين عن الشعب ويتم تعيينهم وفقا لما ينص عليه القانون، وأكد على عدم تولي قضاة دائمين هذه السلطة، بل يجب تبديلهم من فترة لأخرى من أجل تفادي احتكارها من طرف أشخاص أو فئات معينة، كما يرى أنه من حق المجرم اختيار قضاة الذين يجب أن يكونوا من نفس مستواه الاجتماعي. هذه النظريات الثلاث جميعها تتفق على أن السلطة التشريعية سلطة عليا مقدسة وأن مهمتها هي سن القوانين ومراقبة تنفيذها، وفصلها الدستور الأمريكي في مادته الأولى بأقسامها العشرة وخص كل قسم بشرح وتفسير كيفية عمل كل مكونات هذه السلطة، لكن فيما يخص السلطة التنفيذية اختلف مونتسكيو عن جون لوك وروسو، فالأول فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، في حين دمج الاثنين بينهما، والمعمول به في الدستور الأمريكي هو الفصل بينهما مثلما جاء في نظرية مونتسكيو، وقد خصص الدستور الأمريكي مادته الثانية بأقسامها الأربع لتبيان مهام وطريقة عمل السلطة التنفيذية وتتميز بأحادية السلطة حيث أن رئيس البلاد هو نفسه رئيس الحكومة، وفيما يتعلق بالسلطة القضائية نجده بشكل مفصل في المادة الثالثة بأقسامها الثلاث والتي تحدد فيها مكونات المحكمة العليا وصلاحياتها ومهامها، وبهذا يكون الدستور الأمريكي قد أخرج نظرية مونتسكيو في الفصل بين السلطات إلى حيز التطبيق.

خلاصة القول؛ أن الحكومة الديمقراطية الليبرالية الأمريكية منذ تأسيسها بنت مؤسساتها السياسية على مبدأ الفصل التام بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية لاقتناعها بأفكار فلاسفة الأنوار مؤسسي هذه النظرية، ولما في هذه الأخيرة من مميزات وسمات تحافظ وتحمي حقوق وحرية المواطنين ضد الاستبداد والطغيان، وقد فصل دستورهما بشكل دقيق مهام واختصاصات كل سلطة مع تأكيده على ضرورة عدم تداخل هذه سلطات فيما بينها، وعلى كل واحدة منها أن تتكلف بما حدد لها من مهام دون تحمل مسؤولية عمل أي سلطة أخرى، وقد خصص لذلك المواد الثلاث الأولى منه، في المقابل نجد أن للمفكر فوكوياما وجهة نظر مغايرة لما أقره الدستور الأمريكي انطلاقا من الواقع السياسي الأمريكي؛ ويوضح ذلك بقوله "تغتصب المحاكم والسلطة التشريعية العديد من الوظائف الخاصة بالسلطة التنفيذية، مما يجعل عملية الحكم برمتها غير متسقة وغير كفاءة ... هناك اغتصاب مواز للسلطات التنفيذية من قبل الكونغرس. فئات المصالح التي فقدت قدرتها على إفساد المشرعين مباشرة، عبر الرشوة وتغذية الماكينات الزبائنية، وجدت وسائل جديدة وقانونية تماما لاستلاب المشرعين والسيطرة عليهم"³² بمعنى أنه تم خرق مبدأ فصل السلطات التام الذي بنيت عليه المؤسسات السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت السلطات تتدخل في مهام بعضها البعض، بل وتتدخل عناصر خارجة عنها كفئات المصالح ونخب مجهولة، كل ذلك آل إلى زعزعت ثقة المواطن الأمريكي بشكل عام في حكومته التي ساهم في تأسيسها من أجل خدمة مصالحه وحماية حقوقه وحرياته، لم تعد مستقلة بل

³¹ - ف، فولغين، فلسفة الأنوار، مرجع سابق، ص: 69.

³² - فرانسيس فوكوياما، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية، مرجع سابق، ص: 597.



ملاح الثورة الأمريكية التنويرية في النظام الدستوري

أصبحت تحت سيطرة قوى وجماعات الضغط وكما يقول مونتسكيو "إن فساد كل حكومة يبدأ دائما تقريبا بفساد المبادئ".³³ والقول هنا بمجمله يتلخص في أن الواقع غالبا لا يسمح بتطبيق النظريات بشكل صحيح كما نظر لها، بل بسبب مؤثرات قد تكون داخلية كأن تكون نواقص بالنظرية، أو خارجية متمثلة في الواقع المراد تطبيقها فيه لهذا الديمقراطية الليبرالية الأمريكية التي صدق بها المواطن الأمريكي قد تتخلف أحيانا عن الوفاء بكل ما جاءت به "لا ترتقي الديمقراطيات الليبرالية في عالم الواقع أبدا إلى مثاليها الأساسي في الحرية والمساواة بشكل كامل. فغالبا ما تنتهك الحقوق، ولا يطبق القانون بالتساوي إطلاقا على الأغنياء والأقوياء كما على الفقراء والضعفاء، وكثيرا ما يرفض المواطنون المشاركة السياسية رغم تمتعهم بالحق والفرصة لممارستها"³⁴

³³-charles de Secondat de montesquie, "de l'esprit des lois" référence précédente, p :87.

³⁴- فرانسيس، فوكوياما، الهوية: مطلب الكرامة وسياسات الاستياء، ترجمة: مجاب الإمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى 2019، ص: 67.



ملاح الثورة الأمريكية التنويرية في النظام الدستوري

• تقييم ونقد

بعد حصول الولايات المتحدة الأمريكية على الاستقلال سنة 1776، واعتبارها دولة مستقلة ضمن خريطة العالم، وضعت أسس نظامها السياسي القائم على المبادئ التنويرية خاصة: الحرية، والمساواة، وفصل السلطات، والتي كانت معالمها جلية في وثيقة الاستقلال والدستور كأول وثيقتين أنجبتهما الثورة والتي يسميها البعض بحرب الاستقلال الأمريكية. كما يعتبر الدستور الأمريكي أول دستور مكتوب لنظام حكم جمهوري ديمقراطي مشكلا لحكومة وطنية فدرالية قوية، يؤكد على مبدأ فصل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، فصلا تاما وكاملا، وهذا ما جاء في الورقة الفيدرالية رقم 48 لجيمس ماديسون James madison (1751 - 1836): يقول فيها "قاعدة أن الدوائر: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، يجب أن تكون منفصلة ومتمايزة، حتى لا يمارس أي شخص سلطة أكثر من واحدة منها في الوقت نفسه"³⁵، فالدستور أقر بسلطة الأمة وسيادة الشعب و عمل على تثبيت أركان الحكم الفيدرالي، وثن ذلك بإحداث وثيقة الحقوق التي حدد فيها ماهية حقوق المواطن الأساسية، كما جاء في التعديل الرابع عشر في قسمه الأول "جميع الأشخاص المولودون في الولايات المتحدة الأمريكية أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يعتبرون من مواطني الولاية التي يقيمون فيها، ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات مواطني الولايات المتحدة أو حصانتهم. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية حسب الأصول، ولا تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من حماية متساوية تضيفها عليه القوانين"³⁶ كل ذلك جعل الدستور الأمريكي الذي أفرزته الثورة بمبادئها التنويرية قبلة ومرجعا غنيا لأنظمة الحكم الديمقراطية في المجتمعات الغربية بعد ذلك.

والجدير بالذكر هنا؛ أنه رغم ما تميزت به الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الحقوق والحرريات، إلا أنه تم تسجيل عدة ملاحظات سلبية عنها ومآخذ تنتقص من صورتها في مجال الحقوق والحرريات، خاصة فيما يرتبط بمبدأ المساواة في الدستور الأمريكي الذي يحتوي على مناحي قصور متعددة بالنسبة إلى حقوق الأمريكيين السود؛ الذين يشكلون أكبر الأقليات العرقية في أمريكا، حيث تعاني هذه الفئة من العنصرية، والاضطهاد، والظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بحيث يحتكر السكان البيض لأهم الامتيازات، هذه العنصرية واللامساواة تتجلى في أبسط المعاملات والخدمات حيث تكون دائما الأسبقية للمواطنين البيض، وعلى سبيل المجمال لا الحصر؛ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية الديمقراطية هناك تمييز حتى في ركوب القطار والحافلات، فالأمريكيون السود عليهم أن يدفعوا ثمن التذكرة بالباب الأمامي للحافلة ويصعدوا إليها من الباب الخلفي وهم ملزمون بالجلوس في المقاعد الخلفية حتى وإن كانت الحافلة فارغة، وإن صادف وصعد أحد الأمريكيين البيض ولم يجد

³⁵ - هاملتون/ ماديسون،/ جاي، الأوراق الفيدرالية، ترجمة: عمران أبو حجلة، مراجعة: أحمد ظاهر، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2004، ص: 362.

³⁶ - ثيودور، لوى / بنيامين، جينسبرج، الحكومة الأمريكية؛ الحرية والسلطة، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص: 830.



ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

مكانا للجلوس فعلى الأمريكي الأسود أن يخلي له المكان، قمة اللامساواة والتمييز العنصري، بل إن لفظ السود والبيض نفسه يحوي عنصرية كرهية وتمييزا مقيتا، هذا الأمر تجذر وترسخ في اعتقاد الأمريكيين البيض منذ القدم، وبالتالي رغم انتصار ونجاح السود في الولايات المتحدة الأمريكية في القضاء على اللامساواة والميز العنصري والعبودية؛ إلا أنهم لا زالوا بعيدين عن التمتع بها في حياتهم اليومية وفي واقعهم بشكل اعتيادي، لأنهم لازالوا يعاملون بنفس التمييز والتفاوت، ورغم تراجع وثيرة العنصرية والتمييز إلا أنها لازالت موجودة، وخير دليل على ذلك ما وقع مؤخرا للمواطن الأسود جورج فلويد George floyd الذي قتله شرطي أمريكي أبيض في 25 من ماي 2020 بشكل وحشي ينم عن تفشي الكراهية، والاحتقار، والعنصرية لغير المواطن الأبيض بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي يمكن القول بوجود عنصرية مخطط لها ضد السود؛ فأعلى معدلات البطالة والفقر وانتشار المخدرات والدعارة تسجل بالمناطق التي أغلب، إن لم يكن كل، سكانها من السود، وهذا انتهاك واضح للقسم الثاني من المادة الرابعة من الدستور الأمريكي الذي جاء فيه "لمواطني كل ولاية حق التمتع بجميع الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المواطنون في مختلف الولايات"³⁷ بمعنى أن كل منطقة على التراب الأمريكي لها الحق في التمتع بالامتيازات والحصانات، الغريب في الأمر بهذا الصدد؛ هو أن هذه اللامساواة والعنصرية من تبعات التاريخ القديم للسود في أمريكا حتى قبل استقلالها عن بريطانيا، وتم تكريسها عندما صاغ الآباء المؤسسون دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776 الذي كان من أهم ما جاء فيه أن كل البشر أحرار ومتساوون، لكن قصدهم بالبشر كان هم البيض أما السود في نظرهم، فلا يدخلون في نطاق البشر، فأغلب هؤلاء المؤسسون امتلكوا العبيد، مثلا المؤسس توماس جيفيرسون Thomas jefferson (1743-1826) الذي قاد صياغة إعلان الاستقلال، رغم محاولاته ودعواته للحد من الرق والعبودية أثناء فترة حكمه، إلا أنه كان في ذات الوقت يمتلك العبيد. الفكرة المراد إيصالها هنا أنه رغم ما تنعت به الولايات المتحدة الأمريكية من أنها بلد الديمقراطية والعدالة والمساواة الاجتماعية، وهذا أمر واقع، إلا أنها أيضا بلد الميز العنصري والظلم والاضطهاد خاصة مواطنيها الغير البيض، بمعنى أن واقع الولايات المتحدة الأمريكية يخالف شيئا ما نظريتها السياسية القائمة على مبادئ تنويرية عظيمة كالحرية والمساواة، يبدو أن سياساتها عاجزة أمام إشكالية: متى تنتهي مأساة ومعاناة الأمريكيين السود؟.

مفاد القول قول المفكر الياباني الأمريكي فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama (1952) في هذا الموضوع "وصلت تناقضات المبادئ التأسيسية والواقع الاجتماعي إلى مرحلة حرجة في العقود التي سبقت الحرب الأهلية حين بدأ المدافعون الجنوبيون عن مؤسستهم العجيبة، الرق، تقديم حجج جديدة على الأسباب التي تجعل استبعاد السود واستبعادهم مبررين أخلاقيا وسياسيا. استخدام بعض الحجج الدينية، وتحديثهم غيرهم عن التراتبية الطبيعية بين الأعراق، ودافع عن الرق على أساس الديمقراطية نفسها"³⁸ مما يوضح أن الأمريكيين البيض دائما أرادوا تكريس النزعة العنصرية ضد السود من الأمريكيين، ونشر مبررات تبرر لهم هذا الاستغلال والاستبعاد. وقد تكون هذه عنصرية ممنهجة يقودها الأمريكيون البيض ضد الأمريكيين السود،

³⁷ - شيودور، لوى / بنيامين، جينسبرج، الحكومة الأمريكية؛ الحرية والسلطة، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص: 822.

³⁸ - فرانسيس، فوكوياما، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولة الديمقراطية، مرجع سابق، ص: 27.



ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

المواطن الأمريكي الأبيض ربما تغافل عن هويته الجوهرية القائمة على مبادئ سياسية تنويرية كالحرية، والمساواة، والعدالة، والحق في البحث عن السعادة، التي كفلها له الدستور بتعدلاته مثله مثل أي مواطن أمريكي آخر مهما كان لونه أو عرقه أو دينه وهذا واضح من خلال مقدمة الدستور التي جاء فيها "نحن شعب الولايات المتحدة الأمريكية، رغبة منا في إنشاء اتحاد أكثر كمالاً، وفي إقامة العدالة، وضمان الاستقرار الداخلي، وتوفير سبل الدفاع المشترك، وتعزيز الخير العام، وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة، نرسم ونضع الدستور للولايات المتحدة الأمريكية".³⁹ "نحن الشعب" لفظ يعبر عن أن كل الأمريكيين باختلاف أعراقهم وعقائدهم وألوانهم ولغتهم فالموحد بينهم هو أنهم مواطنون أمريكيون يملكون الحقوق والحريات والامتيازات نفسها، متساوون وأحرار، على صعيد واحد متماثل، ورغم ذلك، لا يمكن إنكار قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الحقوق والحريات على صعيد العالم.

³⁹ - ثيودور، لووي / بنيامين، جينسبرج، الحكومة الأمريكية؛ الحرية والسلطة، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص: 810.



ملاح الثورة الأمريكية التتويرية في النظام الدستوري

1- المراجع باللغة العربية:

- 1- بشارة، عزمي، (2015) الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الثاني، المجلد الأول: العلمانية والعلمنة: الصيرورة الفكرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- بشارة، عزمي (2016) مقالة في الحرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 2- شتراوس- ليو، / كروبيسي، جوزيف (2018)، تاريخ الفلسفة السياسية: من جون لوك حتى هيدجر، ترجمة محمود سيد أحمد، مراجعة و تقديم: إمام عبد الفتاح إمام، ط2، المركز القومي للترجمة.
- 3- ف. فولغين "فلسفة الأنوار، (2006) ترجمة هنرييت عبودي، مراجعة جورج طرايشي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر.
- 4- دون، جون/ كرم، يوسف (2016) جون لوك والفلسفة الفرنسية، فاروس للنشر والتوزيع
- 5- لووي، ثيودور/ جينسبرج، بنيامين، (2006) الحكومة الأمريكي: الحرية والسلطة" الكتاب الأول، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين ورباب عبد السميع زين الدين، ط1، مكتبة الشروق الدولية.
- لووي، ثيودور / جينسبرج، بنيامين، (2006) الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة، الكتاب الثاني، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين ورباب عبد السميع زين الدين، ط1، مكتبة الشروق الدولية.
- 6- دي توكفيل، ألكسيس، (2004)، الديمقراطية في أمريكا، الجزآن الأول والثاني، ترجمة وتعليق: أمين مرسي قنديل، تصدير: محسن مهدي، ط4، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- 7- فوكوياما، فرانسيس، (2019) الهوية: مطلب الكرامة وسياسات الاستياء، ترجمة: مجاب الإمام، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية.
- فوكوياما، فرانسيس، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية" ترجمة: معين الامام ومجاب الامام ط.1، منتدى العلاقات العربية والدولية.
- 8- هاملتون، ماديسون، جاي، (2004) الأوراق الفيدرالية، ترجمة: عمران أبو حجلة، مراجعة: أحمد ظاهر، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع.
- 9- سيغفريد، إندرية، (2015) روح الشعوب، ترجمة: عاطف المولى، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 10- دوفرجه، موريس، (2014) المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: جورج سعيد، ط2، الشبكة العربية للأبحاث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد.
- 11- الغازي، صبح الله، تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الفاضلة إلى نهاية التاريخ وصراع الحضارات، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط



2- المراجع الأجنبية:

- 1- Jean Jacques, Rousseau, Du Contrat social: les classiques Universels, Espace Art Culture, Chapitre 2.1.
- 2-charles de Secondat de montesquie, de l'esprit des lois, référence précédente .
- 3- John, Loke, Two Treatises of Government, Vol 5, London, Printed for: Thomas Tegg,W.Sharpe and Son, G.Offor, and J. Robonson, J. Evans and Co. Also R Griffin and Co. Glasgow? And J. Gumming, Dublin, 1823. Prepared by rod hay for the McMaster University Archive of the His-tory of Economic thought.